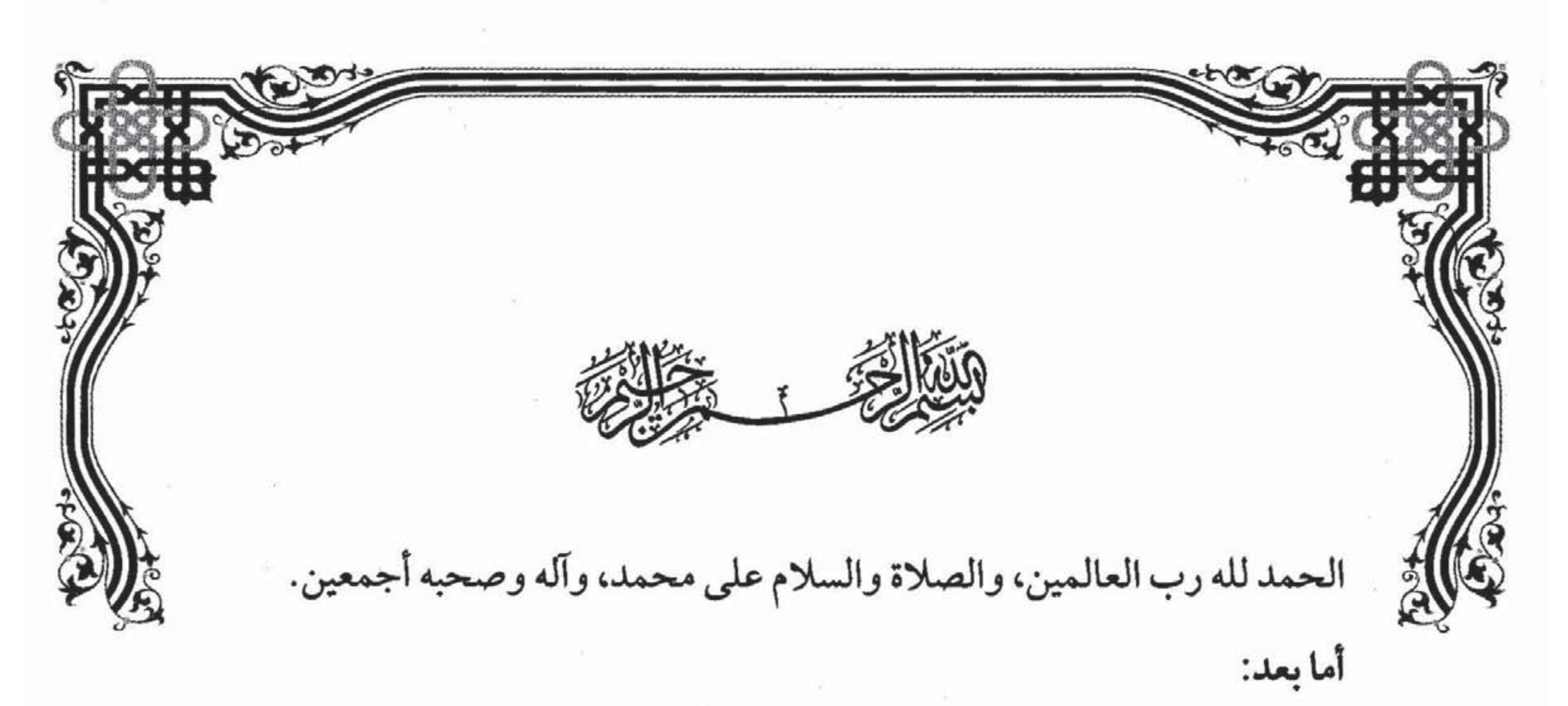
التعليق وكشف النقاب على
نظم قواعد الإعراب

تأليف
الشيخ العلامة
عبد الرحمن بن ناصر السعدي
رحمه الله

تم الاعتماد في تحقيق هذا الكتاب على
نشرة الشيخ
محمد بن سليمان بن عبد العزيز آل بسام
رحمه الله



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد، وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فهذا تعليق على نظم قواعد الإعراب نقلته من شرح الشيخ خالد الأزهري على أصله، ذكرت منه ما يتعلق بهذا النظم، وحذفت منه ما يستغنى عنه، ونقلت عبارته إلا في شيء يسير، وأسأل الله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم

قال المؤلف:



يقول راجي رحمة الإله	محمد هو ابن عبد الله[1]
الحمد لله العليم الفاطر	ثم الصلاة من مليك قادر
على النبي الهاشمي الهادي	وآله والصحب والأولاد
وهاك في قواعد الإعراب	نظم الكتاب المبدع الإعراب
وأسأل الله به أن ينفعا	قارئه وسامعًا ومن دعا

(١) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يوسف فتح الدين بن الجمال بن المحب بن الجمال ابن هشام الأنصاري القاهري الحنبلي الماضي أبوه والآتي جده. قاله في الضوء وقال: نشأ فحفظ القرآن، واشتغل بالفرائض وغيرها، حين كان عند البدر المارداني: وأذن له وكذا قرأ قليلًا على العلاء البغدادي الدمشقي حين كان بالقاهرة، وحضر دروس القاضي الحنبلي. انتهى.
انظر: السحب الوابلة وتسهيل السابلة، وعلماء الحنابلة، والضوء اللامع.

فصل

في الجملة وأحكامها

ذكر المصنف في هذا الباب أربع مسائل:

المسألة الأولى:

في شرح الجملة: ويتبع ذلك ذكر أقسامها وأحكامها وأشار إليه بقوله:

لفظ مفيد بالكلام يدعى وجملة فهي أعم قطعا

كل كلام جملة لا تنعكس . . . .

يعنى أن الكلام: هو اللفظ المفيد، والجملة: هي المركب الإسنادي أفاد أو لم يفد، فإذا كان كذلك صار كل كلام جملة، لأن الكلام لا بد أن يكون مركبا، ولا يكون كل جملة كلاما، لأن الجملة لا يشترط فيها الإفادة، فإذا قلت: زيد قائم، فهو كلام وجملة لأنه مركب مفيد، وإذا قلت: إن قام زيد، فهو جملة لأنه مركب، ليس بكلام لأنه لم يفد، والمفيد هو ما يحسن السكوت عليه.

. . . . وجملة قسمان ليس تلتبس

اسمية فهي بالاسم تبتدا فعلية بالفعل فابدأ أبدا

يعني أن الجملة تنقسم إلى قسمين: اسمية، وفعلية. وذلك أنها تسمى اسمية: إن بدئت باسم صريح، كـ (زيد قائم)، أو مؤول: نحو ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]. أي: صومكم، أو بوصف رافع لمكتف به نحو: أقائم الزيدان، أو اسم فعل نحو: هيهات العقيق،

وإذا دخل عليها حرف فلا يغير التسمية؛ سواء غير الإعراب دون المعنى، أم المعنى دون الإعراب، أم غيرهما معا، أم لم يغير واحدا منهما، فالأول: نحو: إن زيدا قائم، والثاني: نحو: هل زيد قائم، والثالث: نحو: ما زيد قائما، والرابع: لزيد قائم.

وأما الجملة الفعلية فهي التي تبتدأ بالفعل؛ سواء كان ماضيا، أو مضارعا، أو أمرا، وسواء كان الفعل متصرفا، أم جامدا، تاما أو ناقصا، مبنيا للفاعل أو للمفعول، كـ(قام زيد)، ويضرب عمرو، واضرب زيدا، ونعم العبد، وكان زيد قائما، و ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ [الذاريات: ١٠]. وسواء كان الفعل مذكورا كما مثلنا، أو محذوفا تقدم معموله عليه أم لا، تقدم عليه حرف أم لا، نحو: هل قام زيد، ونحو: زيدا ضربته، ويا عبد الله، (فزيدا) و (عبد الله) منصوبان بفعل محذوف، لأن التقدير: ضربت زيدا ضربته، وأدعو عبد الله.

ثم اعلم أن الجملة: صغرى وكبرى، فالصغرى هي: المخبر بها عن مبتدأ في الأصل، والكبرى هي: التي خبرها جملة[1]، وقد تكون صغرى باعتبار ما هي خبر عنه، وكبرى باعتبار أن خبرها جملة نحو[2]: زيد أبوه غلامه منطلق، وقد تكون لا كبرى ولا صغرى لفقد الشرطين كـ(قام زيد).

المسألة الثانية:

في الجمل التي لها محل من الإعراب، وأشار إليها بقوله: (والجملة التي لها محل) من الإعراب الذي هو الرفع والنصب والخفض والجزم (سبع) جمل على المشهور:

إحداها: (فخذها خبر يحل) لمبتدأ في الأصل[3]، أو في الحال وموضعها: إما رفع،

(١) قوله: خبرها جملة مثال ذلك: زيد أبوه قائم، فأبوه قائم جملة صغرى وهي خبر عن زيد فيكون الجميع جملة كبرى.

(٢) قوله: زيد ... إلخ. بيان ذلك أن جملة أبوه غلامه منطلق هي جملة صغرى باعتبار أنها خبر عن مبتدأ في الأصل وهو زيد، كبرى باعتبار أن خبرها جملة.

(٣) قوله في الأصل: أي إذا لم يدخل عليه ناسخ، أو في الحال: أي إذا دخل عليه ناسخ.

أو نصب، فموضعها رفع في بابي المبتدأ الأصلي وخبر إن، وفي موضع نصب في بابي كان، وكاد نحو: ﴿كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾[الأعراف: ١٦٢]. ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

الجملة الثانية، والثالثة الواقعة حالا، والواقعة مفعولا به؛ وقد ذكرهما بقوله (حال ومفعول) ومحلهما النصب، فالحالية نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]. وقوله، ﷺ: «**أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد**»[1]. والجملة المفعولية تقع في أربعة مواضع:

الأول: أن تقع محكية بالقول نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

والثاني: أن تقع تالية للمفعول الأول في باب ظن، نحو: ظننت زيدا يقرأ.

والثالث: أن تقع تالية للمفعول الثاني في باب أعلم، نحو: أعلمت زيدا عمرا أبوه قائم.

والرابع: أن تقع معلقا عنها العامل نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾[الكهف: ١٢]. ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩].

الرابعة: من الجمل (مضاف) إليه ومحلها الجر؛ فعلية، أو اسمية نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]. ﴿يَوْمَ هُم بَارِزُونَ﴾ [غافر: ١٦]. وكذلك كل جملة وقعت بعد (إذ) أو (إذا) أو (حيث) أو (لما) الوجودية عند من قال باسميتها، أو بعد (بينا) أو (بينما) فإنها في موضع خفض بإضافتهن إليها.

الجملة الخامسة الواقعة جواب شرط جازم، وقد ذكرها بقوله: (واقع جواب شرط جازم). ومحلها الجزم إذا كانت مقرونة بـ (الفاء) أو بـ (إذا) الفجائية نحو: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾ [الأعراف: ١٨٦]. ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

الجملة السادسة: التابعة لمفرد، وقد ذكرها بقوله: (وتابع لمفرد) كالجملة المنعوت بها، ومحلها بحسب منعوتها: رفعا، ونصبا، وخفضا.

---

(١) مسلم(٤٨٢).

فالرفع نحو قوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

والنصب نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١].

والخفض نحو قوله تعالى: ﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩].

الجملة السابعة: التابعة لجملة لها محل من الإعراب، وقد ذكرها بقوله (وجملة ذات محل) وذلك في بابي النسق، والبدل، نحو: زيد قام أبوه، وقعد أخوه. ومثال البدل قول الشاعر:

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلما

فجملة (لا تقيمن) في موضع نصب على البدلية من ارحل.

المسألة الثالثة:

في الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهي سبع أيضا كما قال:

.... وسبعة بلا محل في الجمل

الأولى منها: (ذات ابتداء) أي: إذا وقعت الجملة في ابتداء الكلام؛ اسمية أو فعلية فإنها لا محل لها من الإعراب، وهي نوعان:

أحدهما: المفتتح بها النطق نحو: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾ [يوسف: ٢]. **والثاني:** المنقطعة عما قبلها نحو: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥]. بعد قوله: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥]. وليست محكية بالقول لفساد المعنى.

والثانية: من الجمل التي لا محل لها من الإعراب: (ذات اعتراض) بين شيئين متلازمين، وهي إما للتقوية، أو للتبيين، ولا يعترض بها إلا بين الأجزاء المنفصل بعضها من بعض، المقتضي كل منها الآخر؛ فتقع بين الفعل وفاعله كقوله:

ولقد أدركتني والحوادث جمة أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

أو مفعوله كقوله:

وبُدلت والدهر ذو تبدل   هيفا دبورًا بالصبا والشمال

وبين المبتدأ والخبر كقوله:

وفيهن والأيام يعثرن بالفتى   نوادب لا يمللنه ونوائح

وما هما أصله وجوابه كقوله:

إن سليمى والله يكلؤها   ضنت بشيء ما كان يرزؤها

وبين الشرط وجوابه كقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤].

وبين الموصول وصلته كقوله[1]:

إن الذي وأبيك يعرف مالكا   ....

وبين أجزاء الصلة نحو: جاء الذي جوده والكرم زين مبذول، وبين المجرور وجاره؛ اسما كان نحو: هذا غلام والله زيد، أو حرفا نحو: اشتريته بوالله ألف درهم، وبين الحرف وتوكيده نحو:

ليت وهل ينفع شيئًا ليت   ليت شبابًا بوع فاشتريت

وبين قد والفعل كقوله:

أخالد قد والله أوطأت عِشوة   ....

وبين الحرف النافي ومنفيه كقوله:

فلا وأبي دهماء زالت عزيزة   ....

---

(١) قوله: إن الذي وأبيك يعرف مالكًا. في المغني: ذاك الذي .... إلخ، وفي ديوان جرير، ذاك الذي وأبيك تعرف مالكًا.

وبين القسم وجوابه، والموصوف وصفته[1]، وجمعهما قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ٧٦ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ [الواقعة: ٧٥ - ٧٧].

والجملة الثالثة: مما لا محل لها من الإعراب الواقعة (صلة) الموصول نحو: جاء الذي قام أبوه.

الجملة الرابعة: مما لا محل لها من الإعراب الواقعة (جواب شرط ليس جزم دخله) كجواب (إذا) الشرطية نحو: إذا جاء زيد أكرمتك، وجواب (لو) الشرطية نحو: لو جاء زيد أكرمتك، وجواب (لولا) الشرطية نحو: لولا زيد أكرمتك، أو الواقعة جوابا لشرط جازم، ولم تقترن بـ (الفاء) ولا بـ (إذا) الفجائية نحو: إن جاءني زيد أكرمته[2].

والجملة الخامسة: مما لا محل لها من الإعراب الواقعة جوابا لـ (قسم) سواء ذكر فعل القسم وحرفه، أم الحرف فقط، أم لم يذكر، **فالأول:** أقسم بالله لأفعلن، **والثاني:** ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ بعد قوله: ﴿يسٓ ١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يس: ١ - ٢]. **والثالث:** ﴿إِنَّ لَكُمۡ لَمَا تَحۡكُمُونَ﴾ بعد قوله: ﴿أَمۡ لَكُمۡ أَيۡمَٰنٌ عَلَيۡنَا بَٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القلم: ٣٩].

الجملة السادسة: مما لا محل لها من الإعراب الواقعة (وذات تفسير لهل) وهي الجملة الكاشفة لحقيقة ما تليه، وليست عمدة نحو قوله تعالى: ﴿هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ﴾ [الأنبياء: ٣] بعد قوله: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]. فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى.

---

(١) قوله: والموصوف وصفته: زاد في المغني لابن هشام: أن تقع بين حرف التنفيس والفعل كقوله:

وما أدري وسوف إخال أدري ... أقوم آل حصن أم نساء

وبين جملتين مستقلتين: نحو ﴿فَأۡتُوهُنَّ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلۡمُتَطَهِّرِينَ ٢٢٢ نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٢٢، ٢٢٣]. فإن: ﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ﴾ تفسير لقوله تعالى: ﴿مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾، أي: إن المأتي الذي أمركم الله به هو مكان الحرث، ودلالة على أن الغرض طلب النسل لا محض الشهوة.

(٢) قوله: إن جاء زيد أكرمته، أي: فجملة أكرمته لا موضع لها من الإعراب؛ لأن العامل وهو (إن) إنما تسلط على الفعل وحده، فمحل الفعل جزم على أنه جواب الشرط وجزاؤه مغنٍ كما صرح بذلك ابن هشام في المغني.

الجملة السابعة: مما لا محل لها من الإعراب جملة (تابعة لجملة بلا محل) من الإعراب نحو: قام زيد وقعد عمرو؛ إن لم تقدر الواو للحال.

المسألة الرابعة:

في حكم الجملة إذا وقعت بعد المعارف، أو بعد النكرات كما أشار إليها بقوله:

وإن أتتك بعد محض النكره ... جمل أخبار لها مشتهره
فهي لدى النحاة كلهم صفه ... وما يجيء بعد محض المعرفه
فتلك أحوال وقد تتصل ... بغير محض منهما فيحتمل

يعني أن الجمل الواقعة بعد النكرات المحضة، أي: الخالصة من المعرفة فإنها تكون صفات للنكرات، وإن وقعت بعد المعارف المحضة، أي: الخالصة من شائبة التنكير فإنها تكون أحوالا لتلك المعارف، وإن وقعت بعد غير المتحمض منها فإنها محتملة للصفات والأحوال، وذلك مع وجود المقتضي وانتفاء المانع، والمقتضي للوصفية تمحض التنكير والمقتضي للحالية تمحض التعريف، والمقتضي لهما عدم تمحض التعريف والتنكير.

والمانع للوصفية[1]: الاقتران بالواو ونحوها، والمانع للحالية: الاقتران بحرف الاستقبال ونحوه، والمانع للوصفية والحالية: فساد المعنى.

---

(١) قوله: والمانع للوصفية: نحو قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]. ومثال المانع للحالية: زارني زيد سأكافئه، أو لن أنسى له ذلك. والمانع لهما، مثال قوله تعالى: ﴿مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصافات: ٧، ٨]. قاله ابن هشام في المغني، وزعم أنه لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، فيفسد المعنى إذا جعلت جملة ﴿يَسَّمَّعُونَ﴾. صفة أو حالًا من كل شيطان. انتهى. ومثال الواقعة حالًا: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]. ومثال الواقعة صفة: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠]. فجملة (أنزلناه) محتملة للوصفية والحالية لوقوعها بعد التخصص.

مثال الواقعة صفة قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣]. ومثال الواقعة حالا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]. ومثال المحتملة للوجهين بعد النكرة نحو قولك: مررت برجل صالح يصلي، فإن شئت قدرت [يصلي] صفة ثانية لرجل؛ لأنه نكرة، وإن شئت قدرته حالا منه؛ لأنه قد قرب من المعرفة باختصاصه بالصفة.

ومثال المحتملة للوجهين الواقعة بعد المعرفة قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥]. فإن المراد بالحمار هنا الجنس لا حمار بعينه، وذو التعريف الجنسي يقرب من النكرة في المعنى فيحتمل قوله: ﴿يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ أن يكون حالا؛ لأن الحمار وقع بلفظ المعرفة، ويحتمل أن يكون صفة؛ لأنه كالنكرة في المعنى من حيث الشيوع.

فصل

في الجار والمجرور

وفي هذا الباب أيضا أربع مسائل:

الأولى:

أنه لا بد للجار والمجرور من التعلق بفعل أو معناه كما قال: (لا بد للجار من التعلق بفعل) نحو: مررت بزيد (أو معناه) أي: معنى الفعل من مصدر، أو صفة، أو اسم فاعل (نحو: مرتقي)، وقد اجتمع الفعل، وما في معناه في قوله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [الفاتحة: ٧]. فعليهم الأول متعلق بالفعل وهو أنعمت ومحله النصب، وعليهم الثاني متعلق بما في معنى الفعل وهو المغضوب ومحله الرفع على النيابة عن الفاعل.

واستثن كل زائد له عمل كالبا ومن والكاف أيضا ولعل

(لدى عُقيل) يستثنى من حروف الجر[1] أربعة فلا تتعلق بشيء:

أحدها: الحرف الزائد كالباء الزائدة في الفاعل، نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا﴾ [النساء: ٧٩]. ونحو: أحسن بزيد. عند الجمهور، والأصل: كفى الله شهيدا، وأحسن زيد بالرفع، فزيدت الباء فيهما. والزائدة في المفعول نحو ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]. وفي المبتدأ نحو: بحسبك درهم، وفي خبر الناسخ المنفي نحو: ﴿ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبۡدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]. ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤]. وكمن الزائدة[2] في الفاعل نحو:

(١) ذكر ابن هشام في المغني أنها ستة فزاد على ما هنا: رُبّ، وحرف الاستثناء، وهو: خلا وعدا وحاشا.

(٢) قوله: كمن الزائدة، شروط زيادتها ثلاثة أمور، أحدها: أن يتقدم عليها نفي، أو نهي، =

﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]. وفي المفعول: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: ٣]. وفي المبتدأ نحو: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]. ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

الحرف الثاني: كاف التشبيه نحو قولك: زيد كعمرو، فزعم الأخفش وابن عصفور أنها لا تتعلق بشيء وفيه نظر.

الحرف الثالث: لعل في لغة من جر بها، وهم عقيل بالتصغير، ولهم في لامها الأولى: الإثبات، والحذف، وفي لامها الأخيرة: الفتح، والكسر قال شاعرهم:

وداعٍ دعا يا من يجيب إلى النَّدى ... فلم يستجبه عند ذاك مجيب
فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة ... لعل أبي المغوار منك قريب

وقوله:

.... ثم لولاي كذا ... لولاك لولاه فعمرو قال ذا
لولا أنا الفصيح عند الأكثر ... وأنت أيضًا فاعلم هذا واذكر

هذا هو الحرف الرابع مما لا يتعلق بشيء وهو: لولا الامتناعية إذا وليها ضمير متصل: لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب في قول بعضهم: لولاي، ولولاك، ولولاه. قال يزيد بن الحكم:

وكم موطن لولاي طحت[1] ... .

وكقول الآخر:

= أو استفهام بـ (هل)، وزاد الفارسي الشرط **الثاني**: تنكير مجرورها، **الثالث**: كونه فاعلًا، أو مفعولًا به، أو مبتدأ، ولو دخل عليه ناسخ، وقد اجتمع المنصوب والمبتدأ المنسوخ في قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].

(١) تمامه: كما هوى على رأسه من قلة النيق منهوي.

.... لولاك في ذا العام لم أحجج[1]

وكقول جحدر:

ولولاه ما قلت لدي الدراهم ....

فمذهب سيبويه أن لولا في ذلك كله لا تتعلق بشيء؛ فإنها بمنزلة (لعل) الجارة في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء، وذهب الأخفش إلى أن (لولا) في ذلك غير جارة، وأن الضمير بعدها مرفوع المحل على الابتداء، ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع، والأكثر أن يقال: لولا أنا، ولولا أنت، ولولا هو؛ بانفصال الضمير فيهن، كما قال تعالى: ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سبأ: ٣١].

المسألة الثانية:

في حكم الجار والمجرور إذا وقع بعد المعارف والنكرات وحكمه حكم الجملة الخبرية كما قال:

والحكم للجار والمجرور كجمل الأخبار في المشهور

فهو بعد النكرة المحضة صفة، كما في قولك: رأيت طائرا على غصن. وهو حال بعد المعرفة المحضة في قوله تعالى: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾ [القصص: ٧٩]. وهو محتمل الأمرين: الوصف، والحال في قولك: يعجبني الزهر في أكمامه، وفي نحو: هذا ثمر يانع على أغصانه، لأن الزهر معرف بـ (ال) الجنسية فهو قريب من النكرة، وقولك: ثمر يانع موصوف فهو قريب من المعرفة، فيجوز في كل من الجار والمجرور في المثالين: أن يكون صفة، وأن يكون حالا.

وإن أتى المجرور والجار صله أو حالًا أو جا صفةً مكمله

أو خبرًا فإنه قد علقا بكائن أو استقر مطلقًا

(١) صدر البيت: أومت بعينها من الهودج.

خلا الصلة فهي باستقرًا قد علقت عند النحاة طرًا

هذه المسألة الثالثة:

من مسائل هذا الباب وهي: أنه متى وقع الجار والمجرور صلة لموصول، أو صفة لموصوف، أو حالا لذي حال، أو خبرا لمخبر عنه تعلق بمحذوف تقديره، كائن، أو استقر؛ إلا الواقعة صلة فيتعين فيه تقدير استقر اتفاقا؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة، والوصف مع مرفوعه المستتر فيه مفرد حكما. فمثال الصفة رأيت طائرا على غصن، ومثال الحال: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩]. ومثال الخبر: الحمد لله، ومثال الصلة: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنبياء: ١٩]. ويسمى الجار والمجرور في هذه المواضع الأربعة: بالظرف المستقر، بفتح القاف؛ لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله، وفي غيرها بالظرف اللغو؛ لإلغاء الضمير فيه.

وجاز في المجرور بعد الجر في خبر وما تلا في الذكر
وبعدما استفهام أو نفي بدا أن يرفع الفاعل هذا أبدا
واختاره بغير شرط قد مضى نحاة كوفة والأخفش الرضى
وقيل فيه خبر ومبتدأ ....

هذه المسألة الرابعة وهي:

أنه إذا وقع الجار والمجرور بعد هذه الأربعة وهي: الصفة، والصلة، والحال، والخبر، وإذا وقع بعد الاستفهام وبعد النفي؛ فإنه يجوز أن يرفع الفاعل لاعتماده على ذلك، تقول: مررت برجل في الدار أبوه، فلك في (أبوه) وجهان: **أحدهما**: أن تقدره فاعلا بالجار والمجرور؛ لنيابته عن استقر أو مستقر محذوفا، وهو الراجح عند الحذاق من النحويين كابن مالك، وحجته في ذلك أن الأصل عدم التقديم والتأخير، **والوجه الثاني**: أن تقدره مبتدأ مؤخرا، وتقدر الجار والمجرور خبرا مقدما، والجملة من المبتدأ والخبر صفة لرجل، والرابط

بينهما الهاء من (أبوه)، وكذا تقول في الصلة والخبر والحال، وتقول في الواقع بعد النفي والاستفهام: ما في الدار أحد، وهل في الدار أحد، فلك في (أحد) الوجهان، قال الله تعالى ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ [إبراهيم: ١٠]. وأجاز الأخفش والكوفيون رفع الجار والمجرور للفاعل، في غير هذه المواضع[١] نحو: في الدار زيد. فزيد عندهم يجوز أن يكون فاعلا، ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخرا، والجار والمجرور خبره، وأوجب البصريون غير الأخفش ابتدائيته.

تنبيه: جميع ما ذكرناه في الجار والمجرور من أنه لا بد له من تعلقه بفعل أو ما في معناه؛ ومن كونه صفة للنكرة المحضة، وحالا من المعرفة المحضة، ومحتملا للوصفية والحالية بعد غير المحضة منهما، وغير ذلك فإنه ثابت للظروف كما قال (وللظروف حكم جر وردا) فلا بد من تعلقه بفعل؛ زمانيا كان الظرف أو مكانيا.

فالأول نحو: ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴾ [يوسف: ١٦]. والثاني نحو: ﴿أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا ﴾ [يوسف: ٩]. أو بمعنى فعل، فالزماني نحو: زيد مبكر يوم الجمعة، والمكاني: زيد جالس أمام الخطيب، فالظرفان متعلقان باسم الفاعل، ومثال وقوعه صفة: مررت بطائر فوق غصن، ومثال وقوعه حالا: رأيت الهلال بين السحاب، ومثال وقوعه محتملا لهما: يعجبني الثمر فوق الأغصان، ورأيت ثمرة يانعة فوق غصن، ومثال وقوعه خبرا ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٢]. ومثال وقوعه صلة ﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ ﴾ [الأنبياء: ١٩]. ومثال رفعه الفاعل الظاهر: زيد عنده مال، ويجوز تقديرهما مبتدأ وخبرا، ويجري في نحو: عندك زيد المذهبان.

---

(١) قوله: في غير هذه المواضع، هو معنى قول الناظم: واختاره بغير شرط، أي: ولو لم يتقدمه استفهام أو نفي.

فصل

في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب

يكثر في الكلام دورها، ويقبح بالمعرب جهلها وهي اثنتان وعشرون كلمة وهي على ثمانية أنواع:

أحدها: ما جاء على وجه واحد، وهي أربعة أشار إليها بقوله[(١)]:

قط وعوض أبدًا ظروف لكنما استغراقها معروف
قط لما مضى وعوض أبدا حتمًا للاستقبال حيث وردا

أحدها: (قط)[(٢)] بفتح القاف وتشديد الطاء وضمها في اللغة الفصحى، وهي ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان ملازم للنفي، تقول: ما فعلته قط. أي: لم يصدر مني فعله في جميع أزمنة الماضي. واشتقاقها من القط وهو القطع، فمعنى ما فعلته قط: ما فعلته فيما انقطع من عمري؛ لانقطاع الماضي عن الحال والاستقبال، فلا تستعمل إلا في الماضي، وقول العامة: لا أفعله قط لحن.

الثاني: عوض بفتح أوله وسكون ثانيه وتثليث آخره وإعجامه، وهو ظرف لاستغراق

(١) قوله: وهي أربعة. الصواب خمسة.

(٢) قوله: قط. أقول: جعل قط مما يأتي على وجه واحد، وقد ذكر ابن هشام في المغني أنها تأتي على ثلاثة أوجه، فذكر الوجه الذي ذكره المؤلف، والثاني: أن تكون بمعنى حسب، وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء، والثالث: أن تكون اسم فعل بمعنى: يكفي، فيقال: قطني بنون الوقاية كما يقال: يكفيني، وتجوز نون الوقاية على الوجه الثاني؛ حفظًا للبناء على السكون، وقال في الوجه الأول: وبنيت لتضمنها معنى (مذ) و (إلى).

ما يستقبل من الزمان غالبا، ويسمى الزمان عوضا، لأنه كلما ذهبت منه مدة عوضتها مدة أخرى، تقول: لا أفعله عوض، أي: لا يصدر مني فعله في جميع أزمنة المستقبل وهو مبنى فإن أضفته أعربته ونصبته على الظرفية فقلت: لا أفعله عوض العائضين، كما تقول: دهر الداهرين، وكذلك مثل عوض في استغراق المستقبل (أبدا)[1] تقول فيها ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان إلا أنها لا تختص بالنفي ولا تبنى.

أجل بها يراد تصديق الخبر   بلى للايجاب لنفي قد ظهر

الثالث[2]: مما جاء على معنى واحد: (أجل) بفتح الهمزة والجيم وسكون اللام، ويقال فيها: بجل وهو حرف لتصديق الخبر مثبتا كان الخبر أو منفيا، يقال: جاء زيد وما جاء زيد، فتقول في الجواب: أجل، أي: صدقت.

الرابع[3]: مما جاء على وجه واحد: (بلى) وهو حرف موضوع لإيجاب الكلام المنفي أي لإثباته، وتختص بالنفي وتفيد إبطاله مجردا كان عن استفهام كقوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]. أو مقرونا بالاستفهام الحقيقي نحو: أليس زيد بقائم؟ فيقال: بلى، أو التوبيخي نحو ﴿أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۚ بَلَىٰ﴾ [الزخرف: ٨٠]. أو التقريري نحو ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]. أي: أنت ربنا.

النوع الثاني: ما جاء على وجهين وأشار إليه بقوله:

ظرف للاستقبال خافض إذا   لشرطه وللمفاجاة كذا

(إذا) على وجهين: فتارة يقال فيها: ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه في نحو: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ [النصر: ١]. وتختص هذه بالدخول على الجملة الفعلية

(١) قوله: أبدًا، هي الكلمة الثالثة مما جاء على وجه واحد.

(٢) الرابع.

(٣) الخامس.

نحو: ﴿ فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ ﴾ [الرحمن: ٣٧]. وأما نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الإنشقاق: ١]. فمحمول على إضمار الفعل كقوله: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨]. وقد تخرج (إذا) عن المستقبل، فتكون ظرفا للماضي نحو: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا ﴾ [الجمعة: ١١]. ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ [النجم: ١].

الوجه الثاني: لـ (إذا) أن يقال فيها: حرف مفاجأة فلا تحتاج إلى جواب، وتختص بالدخول على الجملة الاسمية نحو: ﴿ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّـٰظِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٨]. واختلف في (إذا) الفجائية: هل هي حرف، أو اسم، وهل هي ظرف مكان، أو ظرف زمان؛ أقوال وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ [الروم: ٢٥].

النوع الثالث: من الكلمات: ما جاء على ثلاثة أوجه، وهي سبعة أشار إليها بقوله:

وإذ فظرف للمضي واطئه وحرف تعليل وللمفاجأة

تأتي (إذ) على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون ظرفا لما مضى من الزمان فتدخل على الجملتين: الاسمية والفعلية فالأولى نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ ﴾ [الأنفال: ٢٦]. والثانية نحو ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا ﴾ [الأعراف: ٨٦]. وتستعمل للمستقبل نادرا نحو: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ ٱلْأَغْلَـٰلُ فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ ﴾ [غافر: ٧٠، ٧١].

والثاني: أن تكون للمفاجأة إذا وقعت بعد (بينا) أو (بينما)، فالأول نحو قولك: بينا أنا في ضيق إذ جاء الفرج، والثاني كقوله:

استقدر الله خيرًا وارضين به فبينما العسر إذ دارت مياسير

الثالث: أن تكون للتعليل كقوله تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزخرف: ٣٩]. أي: لأجل ظلمكم.

حـــرف وجـــود لـــوجـــود لما   كـــذا لـلاسـتـثـنـا تـفـيـد جزما

هذه الثانية من الكلمات، وهي (لما) فتأتي على ثلاثة أوجه:

(فتارة) يقال فيها: حرف وجود لوجود في نحو: لما جاء زيد جاء عمرو، وتختص بالدخول على الماضي على الأصح، وذهب الفارسي أنها ظرف بمعنى حين.

وتارة يقال فيها: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا متصلا نفيه بالحال، متوقعا ثبوته في نحو: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨]. ألا ترى أن المعنى: أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقع.

وتارة يقال فيها: حرف استثناء بمنزلة (إلا) الاستثنائية؛ في لغة هذيل في قولهم: أنشدك الله لما فعلت كذا، أي: ما أسألك إلا فعلك كذا، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]. ألا ترى أن المعنى: ما كل نفس إلا عليها حافظ.

حـــرف لتصديق وإعـــلام نعم   وحرف وعد إي كذا مع القسم

الثالثة: من الكلمات التي جاءت على ثلاثة أوجه: (نعم) بفتحتين، فيقال: فيها حرف تصديق إذا وقعت بعد الخبر المثبت والمنفي، نحو: قام زيد، ما قام زيد، فيقال: نعم، ويقال فيها: حرف وعد إذا وقعت بعد الطلب نحو: أحسن إلى فلان فتقول: نعم، ومن مجيئها للإعلام بعد الاستفهام قوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُواْ نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤]. وهذا المعنى لم ينبه عليه سيبويه.

الرابعة: مما جاء على ثلاثة أوجه: (إي) بكسر الهمزة وسكون الياء المخففة وهي حرف جواب بمنزلة نعم فتكون لتصديق الخبر ولإعلام المستخبر ولوعد الطالب، فتقع بعد نحو قام زيد؟ وما قام زيد، وهل قام زيد؟ واضرب زيدا، كما تقع (نعم) بعدها، هذا مقتضى التشبيه إلا أنها تفارق (نعم) من حيث كونها تختص بالقسم بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣].

.... حتى لجر ولعطف وابتدا

هذه الكلمة الخامسة مما جاء على ثلاثة أوجه وهي (حتى).

فأحد أوجهها: أن تكون جارة؛ فتدخل على الاسم الصريح فتكون بمعنى إلى نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]. ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥]. وتدخل على الاسم المؤول من أن مضمرة، ومن الفعل المضارع، وهي في ذلك على وجهين: فتكون تارة بمعنى إلى نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]. لأن الأصل: حتى أن يرجع. وتارة تكون بمعنى كي نحو أسلم حتى تدخل الجنة وقد تحتملهما كقوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]. أي إلى أن تفيء أو كي تفيء.

والوجه الثاني: من أوجه (حتى): أن تكون حرف عطف تفيد مطلق الجمع كالواو، إلا أن المعطوف بها مشروط بأمرين.

أحدهما: أن يكون بعضا من المعطوف عليه.

والأمر الثاني: أن يكون المعطوف بها غاية له في شيء كالشرف نحو: مات الناس حتى الأنبياء، وعكسه نحو زارني الناس حتى الحجامون، وكالقوة والضعف كما قال الشاعر:

قهرناكم حتى الكماة فأنتم تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

والضابط أن يقال ما صح استثناؤه صح دخول حتى عليه وما لا فلا.

والوجه الثالث: من أوجه (حتى) أن تكون (حتى) ابتدائية فتدخل على ثلاثة أشياء على الجملة المبدوءة بالفعل الماضي نحو قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ عَفَوا۟﴾ [الأعراف: ٩٥]. وعلى المبدوءة بالمضارع نحو ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]. في قراءة من رفع وعلى الجملة الاسمية كقوله:

حتى ماء دجلة أشكل كلا لردع ولتصديق بدا

ونحو كلا لا تطعه يحتمل معنى ألا أو حقًّا فافهم ما نقل

هذه **الكلمة السادسة** مما جاء على ثلاثة أوجه وهي:

كلا: فيقال فيها تارة: حرف ردع وزجر كالتي في قوله تعالى ﴿ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا ﴾ [الفجر: ١٦، ١٧]: أي انته وانزجر عن هذه المقالة، ويقال فيها تارة: حرف جواب وتصديق بمنزلة إي بكسر الهمزة، كالتي في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴾ [المدثر: ٣٢]. ويقال فيها تارة: حرف بمعنى حقا أو ألا بفتح الهمزة، واللام المخففة الاستفتاحية على خلاف في ذلك نحو ﴿ كَلَّا لَا تُطِعْهُ ﴾[العلق: ١٩]. فالمعنى على الأول حقا لا تطعه، وعلى الثاني ألا لا تطعه، والصواب الثاني لكسر الهمزة في قوله تعالى ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴾ [العلق: ٦] كما تكسر بعد ألا الاستفتاحية، ولو كانت بمعنى حقا لفتحت الهمزة كما في قوله: (أحقا أن جيرتنا استقلوا).

تجيء لا نافية وناهيه زائدة فكن لذاك واعيه

هذه **الكلمة السابعة** مما جاء على ثلاثة أوجه، وهي (لا) فتكون: تارة نافية، وتارة ناهية، وتارة زائدة فالنافية تعمل في النكرات عمل إن كثيرا؛ فتنصب الاسم، وترفع الخبر إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص، نحو: لا إله إلا الله، وتارة تعمل عمل (ليس) قليلا، فترفع الاسم، وتنصب الخبر إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل الظهور، أو أريد بها نفي الواحد.

فالأول كقوله:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيًا

والثاني كقولك: لا رجل قائما بل رجلان.

والناهية تجزم المضارع نحو: ﴿ وَلَا تَمْنُن ﴾ [المدثر: ٦]. ﴿ فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ ﴾ [الإسراء: ٣٣]. والزائدة دخولها كخروجها، وفائدتها التقوية والتأكيد، نحو: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ [الأعراف: ١٢]. أي: أن تسجد.

النوع الرابع: ما جاء على أربعة أوجه، وهو أربع:

إحداها: (لولا) كما ذكرها بقوله:

لـولا امـتـنـاع لـوجـود مثبتًا وحرف تحضيض وتوبيخ أتى
كـذا للاستفهام والنفي ترد ....

(لولا) تأتي على أربعة أوجه:

أحدها: أن يقال فيها: حرف يقتضي امتناع جوابه لوجود شرطه، وتختص بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر وجوبا غالبا، وذلك إذا كان الخبر كونا مطلقا نحو: لولا زيد لأكرمتك، ومن هذا: لولاي لكان كذا، أي لولا أنا موجود.

الثاني: أن يقال فيها: حرف تحضيض، ويقال فيها: حرف عرض، والتحضيض هو: الطلب بإزعاج، والعرض: الطلب برفق، فتختص فيهما بالجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع، أو ما في تأويله، نحو: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦]. ونحو: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨]. والعرض نحو: لولا تنزل عندنا فتصيب خيرا، ونحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠].

الثالث: أن يقال فيها: حرف توبيخ فتختص بالجملة الفعلية المبدوءة بالماضي، نحو ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةًۢ﴾ [الأحقاف: ٢٨].

الرابع: أن يقال فيها: حرف استفهام تختص بالماضي، نحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾. ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الفرقان: ٧]. قاله الهروي، والظاهر أنها في الآية الأولى للعرض، وفي الثانية للتحضيض، وزاد الهروي معنى آخر وهو أن تكون نافية بمنزلة (لم)، وجعل منه ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ﴾ [يونس: ٩٨]. أي لم تكن، والظاهر أن المراد بـ (لولا) هنا هلا، ويلزم منه معنى النفي.

.... وإن لنفيٍ ولـشـرطٍ قـد عهد
كــذا لتخفيف مـن الثقيل زائــدةً أيـضًـا فـحـقـق قيلي

الثانية: مما جاء على أربعة أوجه، (إن) المكسورة الهمزة المخففة النون، فيقال فيها تارة: شرطية ومعناها تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى، كالتي في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن تُخْفُوا۟ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٢٩]. وحكمها أن تجزم فعلين مضارعين أو ماضيين أو مختلفين، يسمى الأول شرطا والثاني جوابا وجزاء، وتارة يقال فيها: نافية، وتدخل على الجملة الاسمية والفعلية الماضية، نحو: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ ﴾ [يونس: ٦٨]. ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [التوبة: ١٠٧]. والمضارعية كالتي في نحو: ﴿إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [فاطر: ٤٠]. وأهل العالية يعملونها عمل ليس، نحو: إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية، وقول الشاعر:

إن هـو مستوليًا على أحد ... إلا على أضعـف المجانين

وقد اجتمعت الشرطية والنافية في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ﴾ [فاطر: ٤١]. وتارة يقال فيها: مخففة من الثقيلة، كالتي في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ [هود: ١١١]. في قراءة من خفف الثقيلة، ويقل إعمالها إذا خففت، ومن إهمالها قوله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق: ٤]. في قراءة من خفف (لما)، وأما من شدد فهي عنده نافية. وتارة يقال فيها: زائدة والغالب أن تقع بعد ما النافية نحو: ما إن زيد قائم، وتكف ما الحجازية عن العمل، وحيث اجتمعت ما وإن؛ فإن تقدمت ما على إن فما نافية، وإن زائدة؛ وإن تقدمت إن على ما، فإن شرطية وما زائدة؛ نحو: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾ [الأنفال: ٥٨].

وأن بفتح فهو حـرف مصدر ... وحـرف تفسير فأوحينا اذكر
مـخـفـف مـن الـثـقـيـل زائـد ... .

هذه الثالثة مما جاء على أربعة أوجه وهي: (أن) بفتح الهمزة وسكون النون فتارة تكون حرف مصدري تؤول مع صلتها بالمصدر وتنصب المضارع نحو: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾ [النساء: ٢٨]. و (أن) هذه هي الداخلة على الماضي في قولك: أعجبني أن صمت،

بدليل أنها تؤول بالمصدر، أي: صيامك، وتارة تكون زائدة لتقوية المعنى وتوكيده، كالتي في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]. وكذا حيث جاءت بعد لمّا، أو وقعت بين فعل القسم ولو كقوله: وأقسم أن لو التقينا، أو بين الكاف ومجرورها كقوله: كأن ظبية تعطو . في رواية الجر. وتارة يقال فيها: مفسرة[1] فتكون بمنزلة (أي) التفسيرية كالتي في نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]. وكذا حيث وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه، ولم تقترن بخافض وتتأخر عنها جملة اسمية أو فعلية، فالفعلية كالمثال المتقدم، والاسمية نحو: ﴿وَنُودُوٓا۟ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣]. وليس منها ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]. لأن المتقدم عليها غير جملة، وإنما هي أن المصدرية ولا نحو: ذكرت عسجدا أن ذهبا، لأن المتأخر عنها مفرد لا جملة، فيجب أن يؤتى بأي مكانها، ولا نحو: قلت له أن افعل، لأن الجملة المتقدمة عليها فيها حروف القول، ويقال فيها: تارة مخففة من الثقيلة كالتي في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]. ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]. في قراءة الرفع، وكذا حيث وقعت بعد (علم) أو (ظن) ينزل منزلة العلم:

ومن للاستفهام لفظ وارد	. . . .
نكرة موصوفة شرطيه	موصولة أقسامها مرعيه

الرابعة: مما جاء على أربعة أوجه: (من) بفتح الميم فتكون تارة استفهامية كالتي في قوله تعالى: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢]. فتحتاج إلى جواب، وتكون تارة نكرة موصوفة

(١) قوله: مفسرة، قال في المغني: وعن الكوفيين إنكار أن التفسيرية البتة وهو عندي متجه؛ لأنه إذا قيل: كتبت إليه أن قم. لم يكن (قم) نفس (كتبت) كما كان الذهب نفس (العسجد) في قولك: هذا عسجد، أي: ذهب، ولهذا لو جئت بـ (أي) مكان (أن) في المثال لم تجده مقبولًا في الطبع، ولها عند مثبتها شروط، قلت ذكرها خمسة: **أحدها:** أن تسبق بجملة، **الثاني:** أن يتأخر عنها جملة، **الثالث:** أن يكون في الجملة السابقة معنى، **القول الرابع:** ألا يكون فيها حروف القول **الخامس:** ألا يدخل عليها جار.

كالتي في نحو: مررت بمن معجب لك أي بإنسان معجب لك، فتحتاج إلى صفة، وتكون تارة شرطية كالتي في قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]. وتارة تكون موصولة كالتي في قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨].

النوع الخامس: ما يأتي على خمسة أوجه وذكرها بقوله:

أي على معنى الكمال دلت — موصولة للشرط قد تولت
مستفهم بها ووصلة إلى — نداء لفظ ما به أل وصلا
كذا في الاستفهام حرف شرط — مرادف لإن فحقق ضبط

(أي) تأتي على خمسة أوجه: فتارة تكون شرطية فتحتاج إلى شرط وجواب، والأكثر أن تتصل بها ما الزائدة نحو: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّ﴾ [القصص: ٢٨]. وتقع تارة استفهامية، فتحتاج إلى جواب نحو: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤]. وتقع تارة موصولة نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]. أي: الذي هو أشد، وتقع تارة دالة على معنى الكمال للموصوف بها في المعنى، فتقع صفة لنكرة قبلها نحو: هذا رجل أي رجل، وتكون حالا لمعرفة قبلها كمررت بعبد الله أي رجل: بنصب (أي) على أنه حال من عبد الله وتقع تارة وصلة لنداء ما فيه (أل) نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الإنفطار: ٦].

وبعد ود لو فهو حرف مصدر — مرادف لإن ولكن قد عري
من نصب أو جزم وللتمني — والعرض والتحضيض يا ذا الذهن

الكلمة الثانية مما جاء على خمسة أوجه (لو).

فأحد أوجهها: أن تكون حرف شرط في الماضي نحو: لو جاءني زيد أكرمته وإذا دخلت على المضارع صرفته إلى الماضي نحو: لو يفي كفى، فيقال فيها حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦].

والثاني: من أوجه (لو): أن تكون حرف شرط في المستقبل مرادفا لـ (إن) الشرطية إلا أن (لو) لا تجزم، كقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا﴾ [النساء: ٩]. أي: إن تركوا، أي: شارفوا أو قاربوا أن يتركوا.

الوجه الثالث: أن تكون حرفا مصدريا مرادفا لـ (أن) المصدرية إلا إنها لا تنصب، وأكثر وقوعها بعد (ود) نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم: ٩]. أو بعد (يود) نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦].

الرابع: أن تكون للتمني بمنزلة (ليت) إلا أنها لا تنصب، ولا ترفع نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [الشعراء: ١٠٢].

الخامس: أن تكون للعرض نحو: لو تنزل عندنا فتصيب خيرا.

وذكر بعضهم لها معنى سادسا، وهو أن تكون للتقليل نحو قوله: ﷺ: **«تصدقوا ولو بظلف محرق»**(١).

النوع السادس: ما يأتي على سبعة أوجه وهو (قد).

قد بمعنى حسب وهي اسم ... كذاك يكفي وهي أيضًا قسم
تفيد للتحقيق والتوقع ... كذا لتقريب المضي فاسمع
كذاك للتقليل والتكثير ... وقد يُرى في كلم القدير

(قد) تأتي على سبعة أوجه:

أحدها: أن تكون اسما بمعنى حسب، وفيها مذهبان أحدهما: أنها معربة فيقال فيها: إذا أضيفت إلى ياء المتكلم: قدي بغير نون، كما يقال: حسبي درهم، **والثاني**: أنها مبنية على السكون لشبهها بالحرفية لفظا.

(١) لم أجده بهذا اللفظ، وهو بلفظ: **«ردُّوا السائل ولو بظلف محرق»**. أحمد(٢٧٤٥٠).

الوجه الثاني: أن تكون بمعنى يكفي، وهي مبنية اتفاقا، وتتصل بها ياء المتكلم، فيقال قدني درهم بالنون وجوبا كما يقال: يكفيني درهم.

الوجه الثالث: أن تكون للتحقيق، فتدخل على الفعل الماضي نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]. قيل: وعلى المضارع نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨].

الوجه الرابع: أن تكون للتوقع فتدخل عليهما أيضا تقول: قد يخرج زيد، فدل على أن الخروج منتظر متوقع، وتقول في الماضي: قد خرج زيد لمن يتوقع خروجه، وفي التنزيل: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]. لأنها كانت تتوقع سماع شكواها، وزعم بعضهم أنها لا تكون للتوقع في الماضي.

الوجه الخامس: أن تكون لتقريب زمن الماضي من زمن الحال نحو: قد قام، فإنك قربت الماضي من الحال، ولهذا تلزم (قد) مع الماضي الواقع حالا إما ظاهرة في اللفظ نحو: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩]. أو مقدرة نحو: ﴿هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥].

الوجه السادس: أن تكون للتقليل وهو ضربان: **الأول**: تقليل وقوع الفعل نحو: قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل، **والثاني**: تقليل متعلقه نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]. أي: إنما هم عليه أقل معلوماته.

الوجه السابع: أن تكون للتكثير كما في قوله:

قد أترك القِرن مصفرًا أنامله   كأن أثوابه مُجَّت بفِرصاد

وقاله الزمخشري في قوله: ﴿قَدْ نَرَىٰ﴾ [البقرة: ١٤٤]. ربما نرى، ومعناه: كثرة الرؤية[1].

النوع السابع: ما يأتي على ثمانية أوجه.

(١) الكشاف ١/ ٢٣٨.

واو للاستئناف ثم الحال ... كذا المفعول له وجمع تالي
لقسم ورب عطف زائده ... فهذه الأقسام فيها وارده

الواو تأتي على ثمانية أوجه، وذلك أن لنا واوين يرتفع ما بعدهما من الاسم والفعل المضارع، وهما واو للاستئناف، وواو للحال، فواو الاستئناف هي الواقعة في ابتداء كلام آخر غير الأول، نحو: ﴿وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ﴾ [الحج: ٥]. فإنها لو كانت للعطف لانتصب الفعل، وواو الحال هي الداخلة على الجملة الحالية اسمية كانت أو فعلية، وتسمى واو الابتداء نحو: جاء زيد والشمس طالعة. ولنا واوان ينتصب ما بعدهما من الاسم والفعل المضارع وهما: واو المفعول معه، نحو: سرت والنيل، وواو الجمع الداخلة على المضارع المسبوق بنفي أو طلب نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]. وقول أبي الأسود:

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله ... عار عليك إذا فعلت عظيم

ولنا واوان ينجر ما بعدهما وهما: واو القسم نحو: ﴿وَٱلتِّينِ﴾ [التين: ١]. وواو رب كقوله:

وبلدةٍ ليس بها أنيس ... إلا اليعافير وإلا العيس

أي: ورب بلدة: ولنا واو يكون ما بعدها على حسب ما قبلها وهي واو العطف، وهذه هي الأصل، ولنا واو يكون دخولها في الكلام كخروجها وهي الزائدة نحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣][1].

الثامن: ما يأتي على اثني عشر وجها وهو (ما) وقد ذكرها بقوله:

معرفة ذات تمام ما قل ... وذات نقص ولشرط فاقبل

---

(١) قلت: وبعضهم يسميها واو الثمانية كهذه الآية وكآية أصحاب الكهف: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢].

نكرة موصوفة تعجب ... نكرة فصف بها ما تطلب
موصولة كذا للاستفهام ... واسمًا أتت في هذه الأقسام
وإن تكن حرفًا فمصدريه ... ظرفية وغير ما ظرفيه
زائدة نافية وكافه ... عن رفع او نصب وجر كافه

هذه آخر الأنواع، وهي (ما) وهي على ضربين: اسمية وحرفية، فالاسمية أوجهها سبعة:

أحدها: أن تكون معرفة تامة فلا تحتاج إلى شيء، وهي ضربان: عامة وخاصة.

فالعامة: هي التي لم يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى نحو قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١]. **والخاصة**: هي التي يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى، وتقدر من لفظ ذلك الاسم المتقدم نحو: غسلته غسلا نعمّا، ودققته دقا نعمًّا، أي نعم الغسل، ونعم الدق.

والثاني: أن تكون معرفة ناقصة وهي الموصولة، وتحتاج إلى صلة وعائد نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ﴾ [الجمعة: ١١].

والثالث: أن تكون شرطية نحو: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧].

والرابع: أن تكون استفهامية نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧]. ويجب في ما الاستفهامية حذف ألفها إذا كانت مجرورة بحرف نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]. ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥]. فحذفت الألف فرقا بين الاستفهامية والخبرية.

والخامس: أن تكون نكرة تامة غير محتاجة إلى صفة وذلك في ثلاثة مواضع:

أحدها: الواقعة في باب نعم وبئس نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾. ونعم ما صنعت أي: نعم شيئا شيء صنعته.

والثاني: قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإكثار من فعل: إني مما أن أفعل، أي: أني مخلوق من

أمر هو فعل كذا وكذا وذلك على سبيل المبالغة مثل: ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [الأنبياء: ٣٧].

الثالث: التعجب نحو: ما أحسن زيدا! فما نكرة تامة.

والسادس: أن تكون ما نكرة موصوفة كقولهم: مررت بما معجب لك، أي: شيء معجب، ومنه: نعم ما صنعت. أي: نعم شيء صنعت.

والسابع: أن تقع ما نكرة موصوفة بها نكرة قبلها؛ إما للتحقير، أو التعظيم، أو للتنويع نحو: ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾ [البقرة: ٢٦]. وقول العرب. لأمر ما: جدع قصير أنفه، وقولهم: ضربته ضربا ما.

والضرب الثاني: أن تكون حرفية وأوجهها خمسة.

أحدها: أن تكون نافية فتعمل في دخولها على الجمل الاسمية عمل ليس في لغة الحجازيين نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف: ٣١].

والثاني: مصدرية غير ظرفية نحو: ﴿بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴾ [ص: ٢٦]. أي بنسيانهم إياه.

والثالث: مصدرية ظرفية، نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [مريم: ٣١].

والرابع: تكون كافة عن العمل إما عن عمل الرفع كقوله:

صددت فأطولت الصدود وقلما ... وصال على طول الصدود يدوم

فـ (قلَّ) فعل ماض، وما كافة له عن طلب الفاعل، وأما وصال فهو فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور وهو يدوم، ولم يكف ما من الأفعال إلا قل وطال وكثر.

وإما أن تكون كافة عن عمل النصب والرفع وذلك مع إن وأخواتها، نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [النساء: ١٧١].

وإما أن تكون كافة عن عمل الجر نحو: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر: ٢].

والوجه الخامس: أن تكون زائدة وتسمى هي وغيرها من الحروف الزوائد صلة وتأكيدا: نحو: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]. أي: فبرحمة، وعن قليل، وما صلة مؤكدة.

فصل

في ألفاظ محررة

أي مهذبة منقحة.

قـل فعل مـا لـم يسم فاعله ... فـي نحو هـذا قبلت أنامله

ونـائـبًـا عـن فاعل فيما يلي ....

أي: ينبغي لك أن تقول في نحو: ضُرب زيد، فعل ماض لم يسم فاعله، أو فعل ماض مبني للمجهول، ولا تقل: مبني لما لم يسم فاعله لما فيه من التطويل والخفاء، وينبغي أن تقول في (زيد): نائب عن الفاعل، ولا تقل: مفعول لما لم يسم فاعله لخفائه وطوله وصدقه على (درهما) من أعطي زيد درهما.

.... (وقـد لتقليل وتحقيق تلي)

أي: ينبغي أن تقول في (قد): حرف لتقليل زمن الماضي، وتقريبه من الحال وتقليل حدث المضارع ولتحقيق حدثيهما.

لن حرف نصب قد نفى المستقبلا ....

أي: ينبغي أن تقول في (لن): حرف نفي ونصب واستقبال، وينبغي أن تقول في: (لم حرف جزم قد نفاه جاعلا معناه ماضيا). أو قل فيها: حرف جزم ونفي للمضارع وقلبه ماضيا.

(و) أن تقول (في أما) المفتوحة الهمزة المشددة الميم (حرف شرط وتفصيل وتوكيد أمّا) من نحو: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضحى: ٩]. وأما نحو: أما زيد فمنطلق، فأما حرف شرط وتوكيد بدون تفصيل (و) ينبغي أن نقول في (أن فحرف مصدري ينصب مضارعا).

ويخلصه للاستقبال (وفاء شرط تعرب) أي قل في الفاء التي بعد الشرط: الفاء رابطة لجواب الشرط، ولا تقل: جواب الشرط؛ لأن الجواب الجملة بأسرها لا الفاء وحدها، فلهذا قال:

جـوابـه رابـطـة ولا تـقـل جواب شرط بل كما قلت فقل

أمـام زيـد بـإضـافـة خفض فلا تقل بالظرف فهو قد رفض

ينبغي أن تقول في نحو (زيد) بالجر من: جلست أمام زيد، مخفوض بالإضافة، ولا يقال: مخفوض بالظرف، لأن المقتضي للخفض إنما هو الإضافة، أو المضاف لا كون المضاف ظرفا بخصوصه.

فـاء فـصـل لا تـقـل للعطف فـاء سـبـبـيـة فـقـل لـعـرف

يعني أنه ينبغي أن تقول بالفاء في نحو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ١، ٢]. فاء السببية، ولا تقل: فاء العطف؛ لأنه لا يجوز عطف الطلب على الخبر، ولا العكس.

لمطلق الجمع بواوٍ قد عطف حـتـى لـجـمـع ولـغـايـة عـرف

ينبغي أن تقول بالواو العاطفة: الواو حرف عطف لمطلق الجمع، وأن تقول في (حتى) من قولك: قدم الحجاج حتى المشاة: حتى حرف عطف للجمع والغاية والتدريج (و) أن تقول في ثم للمهلة والترتيب (و) أن تقول في (الفاء للترتيب) به (والتعقيب) وإذا اختصرت فيهن فقل: عاطف ومعطوف.

أكـد بـأن وانـصـبـن وارفـعـا زد مـصـدريًّـا إن بفتح وقعا

ينبغي أن تقول في (إن) المكسورة المشددة: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، وتزيد في (أن) المفتوحة الهمزة فتقول في (أن): حرف توكيد ومصدر، ينصب الاسم ويرفع الخبر، وتقول في (كأن): حرف تشبيه ينصب الاسم ويرفع الخبر، وفي (لكن): حرف

استدراك ينصب الاسم ويرفع الخبر، وفي (لعل): حرف ترج ينصب الاسم ويرفع الخبر، وفي (ليت): حرف تمن ينصب الاسم ويرفع الخبر.

خاتمة

وينبغي للناس في الإعراب بحث عن المهم في الأبواب
كمثل فاعل لفعل أو خبر كذا إذا مر بظرف أو بحرف جر
بين محذوفًا به تعلقا وصلة الموصول أيضًا حققا
وإن أتى بجملة فيذكر لها المحل فهو حقا أجدر
كذاك في الذي وذا لا يقتصر بقول موصول إشارة ذكر
بل ليقول فاعل وهو كذا كذاك في المضاف فاعرفن ذا
جزء المضاف الجر فيه وارد ولا تقل في الذكر لفظ زائد
وبعضهم عبر عنه بصله وبعضهم مؤكدًا قد جعله
وكملت والحمد للرحمن ثم صلاة الملك الديان
على النبي المصطفى المختار وآله وصحبه الأطهار

اعلم أنه يعاب على الناشئ في صناعة الإعراب أن يذكر فعلا: ماضيا أو مضارعا أو أمرا، ولا يبحث عن فاعله إن كان له فاعل، ولو قال المؤلف أن يذكر عاملا، ولا يبحث عن معموله لكان أشمل، ليدخل في العامل جميع الأفعال وأسمائها والمصادر وأسمائها والصفات وما في معناها.

ويدخل في المعمول الفاعل ونائبه، واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، وما أشبه ذلك، ولا ينبغي أن يذكر مبتدأ ولا يبحث عن خبره، أهو مذكور أو محذوف؟ وجوبا أو جوازا؟ أو يذكر ظرفا أو مجرورا لهما متعلق، ولا ينبه على متعلقه أهو فعل أو شبهه،

أو يذكر جملة: اسمية أو فعلية، ولا يذكر ألها محلا من الإعراب أم لا، وهل المحل رفع أم نصب أم خفض أم جزم؟ أو يذكر موصولا ولا يذكر صلته وعائده.

ومما يعاب على الناشئ في صناعة الإعراب أن يقتصر في إعراب الاسم المبهم من نحو: قام ذا أو قام الذي أن يقول: ذا اسم إشارة أو الذي اسم موصول، فإن ذلك لا ينبني عليه إعراب، فالصواب أن يقال: فاعل، وهو اسم إشارة أو: فاعل، وهو اسم موصول، ومما لا ينبني عليه إعراب أن تقول في (غلام) من نحو: (غلام زيد): مضاف مقتصرا عليه فإن المضاف ليس له إعراب مستقر كما في الفاعل ونحوه، وإنما إعرابه بحسب ما يدخل عليه، فالصواب أن يبين فيقال: فاعل أو مفعول، أو نحو ذلك بخلاف المضاف إليه فإن له إعرابا مستقرا وهو الجر بالمضاف، فإذا قيل: مضاف إليه. علم أنه مجرور لفظا أو محلا.

وينبغي للمعرب ألا يعبر عما هو موضوع على حرف واحد بلفظه، فيقول في الضمير المتصل بالفعل من نحو: ضربت. (ت): فاعل، إذ لا يكون اسم هكذا، فالصواب أن يعبر عنه باسمه الخاص أو المشترك، فيقول التاء أو الضمير فاعل، أما ما صار بالحذف على حرف واحد فلا بأس بذلك فتقول: في (مُ) مبتدأ حذف خبره لأنه بعض أيمن وفي (قِ) من نحو قولك: قِ نفسك، فعل أمر لأنه من الوقاية، فإن كان موضوعا على حرفين ينطق به فتقول: (مَنْ) اسم استفهام وما أشبه ذلك.

ولا يحسن أن يعبر عن الكلمة بحروف هجائها فلا يقول: الميم والنون اسم استفهام، ولذلك كان قولهم (أل) في أداة التعريف أقيس من قولهم الألف واللام، وينبغي أن يجتنب المعرب أن يقول في حرف من كتاب الله زائدا، تعظيما له؛ لأنه يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له أصلا، وكلامه منزه عن ذلك، ومن فهم خلاف ذلك فقد وهم، وقد وقع هذا الوهم للرازي.

والزائد عند النحويين هو الذي لم يؤت به إلا لمجرد التقوية والتوكيد، لا أن الزائد هو المهمل كما توهمه الرازي. وكثير من النحويين المتقدمين يسمون الزائد (صلة) ... وبعضهم

يسميه (مؤكدا) وفي هذا القدر كفاية لمن تأمله.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

كتبه الفقير إلى الله عبد الرحمن بن ناصر السعدي، غفر الله له، ولوالديه ولجميع المسلمين.

حرر ١٠ ربيع أول سنة ١٣٣٤هـ ونقلته من خط شيخنا، وأنا الفقير إلى عفو الله ومغفرته محمد بن سليمان بن عبد العزيز آل بسام، وكان الفراغ من كتابتها ليلة السبت الخامس عشر من رجب عام ١٣٦٥هـ، وصلى الله على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين.